

ሓባራዊ ኮሚሽን
ምምስራት ሰልፊ
ክፍለ ዜናዊ ጉዳያት



المفوضية المشتركة
لتأسيس الحزب
قسم الشؤون الإعلامية

Joint Party Formation Commission

هدفنا هو ازالة الهيمنة والظلم والدكتاتورية

2008 / 2 / 25

لاشك ان اي حزب او تنظيم عند تاسيسه يريد بلوغ الإتساع والتطور والنماء . وممكن من قوله هنا , لا يوجد حزب او تنظيم يعمل او يؤسس من اجل ان يكون حزباً او تنظيماً ضيقاً او صغيراً او ضعيفاً او مشلولاً. وانه اذا اخذت احدي الاحزاب او احدي التنظيمات في الإتساع او اضحت كبيرة الحجم ليس الهدف من هذا تحقيق رغباتها الذاتية او الهيمنة والاحتكار. نري افراد يعتبرون التغيير من جبهة الي حزب القصد منها محاولة للتضييق او التوسع ، او الهيمنة و بالعكس. وهذا رأي غير صائب. لأنه سواء كانت جبهة او حزب هما اداة نستخدمها كوسيلة نبتغي منها الوصول الي الاهداف التي نريدها . بل ليس في حد ذاتهما الهدف المراد وصوله. وليس من الصحيح ايضاً ان ناخذ احدهما للهيمنة والآخر للخروج منها. وان الذي تريد الهيمنة والاحتكار هي الاحزاب او التنظيمات التي لاتؤمن بوجود الآخر ولا تحترم حقوق الانسان ولا تؤمن بارساء قيم الديمقراطية, ولاتؤمن بحرية الصراع السياسي ، وهي التي تقول نفذ ما نقول لك ولا تسأل , وتريد ان تكون السلطة والثروة في يد الأقلية. لهذا ان جبهة التحرير الارترية - المجلس الثوري اتخذت قراراً بحل التنظيم في مؤتمرها السادس وذلك لتأسيس حزب سياسي ودعت التنظيمات المتشابه معها في البرامج السياسية باتخاذ خطوة مماثلة علي ان تعمل هي وتلك التنظيمات علي تأسيس حزب اساسه قاعدة جماهيرية عريضة. لأنه قد ولت مسألة الحساسيات والإختلافات بمسميات الجبهة والجبهة الشعبية . ان المبادرة التي قامت بها جبهة التحرير الارترية - المجلس الثوري التي تري ضرورة مواكبة العصر الحديث بافكار جديدة واسلوب جديد هي دعوة تستحق الاشادة والتقدير وليس القيام بتوجيه الاتهام اليها.

ونحن اعضاء المفوضية السياسية المشتركة لتأسيس الحزب نشيد بالمبادرة التي اتخذتها جبهة التحرير الارترية - المجلس الثوري . ونطمح ان تاخذ التنظيمات الاخري بمثل هذه المبادرة . وان هدفنا الاساسي ان يسود نظام ديمقراطي يؤمن بالتعددية السياسية في ارتريا. وان يسود في ارتريا السلام والعدالة والديمقراطية والازدهار.

ونريد ان تكون ارترية دولة ذات دستور ويسودها القانون، وايضاً وبموجب هذا القانون والدستور نريد ان يكون في ارتريا حرية الصراع بين الاحزاب السياسية ، وان تمارس انتخابات نزيهة وعادلة فيما بينها . وايضاً من اجل بلورة واثراء مشروع البرنامج السياسي قمنا بتوزيعه علي الشعب والتنظيمات الارترية ، وان مشروع برنامجنا السياسي يؤكد هذه الحقيقة.

ويمكن ان نتطرق الي بعض اهدافنا السياسية المنصوص عليها في **الباب الثالث** في هذا المشروع : -

يهدف حزبنا الي بناء ارتريا المزدهرة الحريصة علي وحدتها ارضاً وشعباً ، والتي يسودها العدل والسلام وتدار شؤونها بموجب دستور ديمقراطي ، وتحترم القوانين والمعاهدات الدولية.

وتوجد في الباب الرابع للمشروع النصوص التالية : -

- 1 - النضال من اجل ترسيخ الحقوق الديمقراطية للشعب الارترى :-
 - 1 - 1 . بان النظام الدكتاتوري القائم في ارتريا اليوم ، نظام معادٍ لكل الحقوق الانسانية والديمقراطية لشعبنا ، وبالتالي ليس من الممكن في ظل هذا النظام ، ان تتحقق اهداف حزبنا ، او تصان حقوق شعبنا وتتحقق طموحاته واماله ، لذلك فان نضالنا في هذه المرحلة يتوجه في المقام الاول صوب اسقاط النظام وابداله بنظام ديمقراطي يتميز بالتعددية الحزبية ويصون كافة حقوق الشعب.
 - 1 - 2 . صون الحق في التأطر والتعبير شفاهة او كتابةً ، وكذلك الحق في المعارضة بالوسائل السلمية.
 - 1 - 3 . صون حرية الاعتقاد، ومحاربة اي تمييز او ضغوط قائمة علي اساس المعتقدات.
 - 1 - 4 . احترام المساواة بين كافة المواطنين ، ومحاربة اي تمييز او ضغوطات قائمة علي اساس الاقليم او القبلية او القومية.
 - 1 - 5 . احترام حقوق ومساواة المرأة ومحاربة ممارسة اي نوع من انواع التمييز او الضغوط تجاه المرأة .
 - 1 - 6 . احترام حقوق الاطفال وتوفير حماية اجتماعية وقانونية خاصة بهم .
 - 1 - 7 . تشجيع اقامة منظمات المجتمع المدني والمؤسسات المهنية التي تسهر للدفاع عن حقوق الانسان.
 - 1 - 8 . صون الحق في اقامة الجمعيات والاحزاب السياسية.
 - 1 - 9 . السعي الي تاكيد حق المواطنين المستقلين عن الجمعيات والاحزاب السياسية في المنافسة للحصول علي السلطة.
 - 1 - 10 . العمل علي ان يخضع الدستور لارادة الشعب اجازةً او الغاءاً وتعديلاً.

2. السعي الي اقامة نظام حكم يراعي ميزان القوي ويقوم علي مبدأ تقاسم السلطة :-
- 2- 1 . العمل علي اجازة الدستور عبر الارادة الحرة والمشاركة للشعب الارتري وتنظيماته واحزابه السياسية.
- 2- 2 . تقوم سلطة الحكومة المركزية علي اساس الفصل بين السلطات الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقضاء.
- 2- 3 . يجب ان تكون الحكومة المركزية ممثلة لكافة الشعب الارتري .
- 2- 4 . العمل علي ان يكون نظام الحكم لامركزياً قائماً علي اساس الدستور ، يمكن الشعب من المشاركة ليحكم نفسه بنفسه عن طريق تقسيم السلطة بين الحكومة المركزية والمستويات الاقليمية الادني فالأدني ، علي ان يكون التقسيم الاداري قائماً علي الاسس والهيكل الادارية التي تحترم وتراعي النظام الاداري الاقليمي المتوارث تاريخياً .
- 2- 5 . نيل السلطة او حجبها ، يجب ان يكون مبنياً علي مايجيزه الدستور عبر انتخابات شعبية ديمقراطية وقواعد قانونية منظمة للعملية الانتخابية.
- 2- 6 . يجب ان يكون علمانياً نظام الحزب الذي يسود البلاد.
- 2- 7 . اعتماد اللغتان التغرنية والعربية لغتان رسميتان مع العمل علي ان تحصل بقية اللغات الارترية ايضاً علي الحق في التطور والنمو .

يجب ان يكون واضحاً ان لأهداف التي تناضل من اجلها المفوضية المستقلة هي انهاء سيطرة النظام الدكتاتوري وسيادة السلام والدمقراطية والعدل والمساواة والتنمية بدلاً منه وندعو اي ارتري ان يقوم بدوره في تصحيح وتعديل واثراء هذه المسودة.